دائـــرة الحـــوار

بعد قرارات الحكومة

# مـــاذا بقى من مـــشـــاكل أمـــام الاســـتثمار الصنـــاعى ؟

اعد الحوار للنشر :

صـــفـــاء لويس ● عـــــزت بـدوى

دائـــرة الحـــوار بقية

د . نادر رياض :

## ● التوجه للتوكيلات التجارية والعقارات له مبرراته

## ● مشاكلنا الحالية نتيجة للنجاح وليس الفشل .

## ● الاستثمار العقارى يشجع على التصنيع .

م . محمد فريد خميس :

## ● هل من المعقول فرض ضريبة مبيعات على الآلات اللازمة للاستثمار ؟

## ● لجأنا للاستثمار العقارى لتنويع محفظة الأموال وليس للمضاربة .

## ● بسبب ارتفاع الأعباء أقمنا بعض المصانع فى الخارج .

●● أصدرت حكومة الدكتور كمال الجنزورى ١٢ قرارا جديداً لتحفيز أصحاب رءوس الأموال والمستثمرين على استثمار أموالهم فى مصر لتكون منطقة جذب استثمارى مما يعجل بتنمية الاقتصاد القومى عن طريق زيادة الانتاج وخلق فرص عمل جديدة بالأضافة إلى زيادة فرص التصدير .

وتأتى هذه القرارات استجابة لما كان يطالب به المستثمرون - ورجال الأعمال منذ سنوات طويلة ولذلك لاقت ترحيبا منهم باعتبارها خطوة مهمة فى طريق تذليل كل الصعوبات التى تعترض انطلاق الاستثمار فى مصر خاصة فى المجالات الصناعية والانتاجية .

غير أن ثمة مطالب أخرى للمستثمرين يرون ضرورة تحقيقها حتى تكون مصر فعلا منطقة جذب استثمارى فى المنطقة وتختفى تماما كل مشاكل الأستثمار خاصة الاستثمار الصناعى .

وقد دعت (المصور) مجموعة من رجال الأعمال لتقف على حقيقة مشاكل الاستثمار الصناعى من وجهةنظرهم فهم أصحاب تجربة فى هذا المجال وما تبقى لهم من مطالب فى هذا الصدد .

وكشف الحوار أن مطالبهم الأخرى تتمثل فى .. أسعار فائدة مميزة لقروض الاستثمار الصناعى وإلغاء ضريبة المبيعات والرسوم الى تفرض على المعدات الاستثمارية بخلاف الجمارك وتخفيض أسعار الطاقة وتسهيل اجراءات التصدير ، وتنقية التشريعات الاقتصادية ،وتوفير نوع من الحماية العادلة للصناعات المصرية وايضا الحصل على أفضل المزايا الممكنة فى اتفاقات الشراكة مع أوربا .

وشارك فى الحوار محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات ، ورئيس مجموعة ،النساجون الشرقيون، والمحاسب محمد جنيدى رئيس مجموعة شركات ،جى . أم . سى، والدكتور عبد المنعم سعودى رئيس شركة ،سوزى اجيبت والمهندس، سامى سعد رئيس مجموعة شركات ،بانكو، والدكتور نادر رياض رئيس (مجلس إدارة شركة بافاريا) والدكتور هانى سرور رئيس شركة هايديلينا ميديكال ومعهم الدكتور كمال أبو العيد رئيس بنك التنمية الصناعية المصرى ورجائى عطية المحامى .

وعلى مائدة الحوار واجهنا رجال الأعمال بكل الأنتقادات التى وجهت لهم اخيراً وأهمها انصرافهم عن الاستثمار الصناعى الى العقارى واتجاه بعضهم لاستثمار أموالهم خارج مصر .

أسئلة المصور حـاولت استشراف المستقبل والتحديات وكيفيـة تجاوزها●●

**محمد جنيدى :**

# ● لماذا نهرول للشراكة الأوروبية دون دراسة متأنية ؟
# ● المفاوض الأوروبى نجح فى تحجيم طلباتنا من المساعدات .
# ● تحول رجال الصناعة إلى التوكيلات التجارية هو «الطامة الكبرى» .

● المصور: لا خلاف على إن المنتجات الصناعية المصرية تعددت وتنوعت بشكل لم يكن موجودا من قبل، وأن بعضا من هذه المنتجات تخضع لمقاييس الجودة المعقولة، ولكن فى واقع الأمر نشعر بأن هناك مشكلات تبدو غير مشجعة للصناعة ، نسمع أن بعض رجال الصناعة هجروها إلى الأنشطة التجارية والعقارية لأن الفرص ضيقة جدا فى الاستثمار الصناعى.. وعلينا أن ندرك توصيف الواقع الراهن قبل الحديث عن المشكلات والطول فى وقت لاتزال فيه نسبة الصناعة من الناتج القومى ١٧ فى المائة، فى حين ترى الدول التى تلعب فيها الصناعة دورا كبيرا فى الناتج القومى لاتقل النسبة بها عن ٣٥ فى المائة، ولذلك يجب أن تزيد النسبة فى مصر عما هى عليه الآن، لسنا كما كنا فى أعوام سابقة، بمعنى أن تقدمنا لا يُقاس بنشاطنا فقط ولكن يُقاس بنشاط الآخرين لأن كل الدول في العالم صارت فى سباق ولابد أن نحافظ على موقعنا فى الصدارة ولانسمح بالتراجع إلى المؤخرة فحدوث ذلك سوف يؤدى إلى تداعيات خطيرة جدا لمصر.. الأسواق العالمية إذا لم ندخلها من الآن فلن يكون لنا مكان بها، وإذا لم ندخلها كمصدرين سيحكم علينا أن نظل مستوردين، وسوف تضيع منا جميع الفرص فى أن نلعب دورا مع ركب المتسابقين، وهذا يحتم علينا استدعاء جميع رجال الأعمال النشيطين للاستثمار فى الصناعة، واستدعاء مزيد من رءوس الأموال نحو الصناعة، نحن كدولة نشجع الاستثمار ولكن لاتزال أمامنا مجموعة من العقبات التى نرجو السيطرة عليها فما هى الرؤية الصحيحة لمساهمة القطاع الخاص فى الاستثمار الصناعى ؟

●● م. فريد خميس : الواقع يقول ان الصناعة فى مصر تواجه اليوم مشكلة كبيرة فى التحول من التصنيع للسوق المحلى إلى التصنيع للسوق الحر المفتوح فى ظل نظام عالمى يقوم على حرية التجارة، وهذه المشكلة الجديدة تماما لم يحدث أن واجهتها دولة من دول النمور الأسيوية أو غيرها من الدول، لأن تجربة التنمية الصناعية فى دول النمور الأسيوية قامت فى توقيت زمنى مغاير تماما، للتوقيت الحالى، قامت فى وقت كانت فيه الحماية على الصناعات المحلية موجودة بلا استثناء اليوم لاتستطيع مصر أن تفرض مثل هذه الحماية فى ظل التوجه العالمى نحو رفعها لأننا جزء من العالم. تجربة دول النمور أيضا قامت على الهندسة والتقليد والمضاربة على السعر والاستفادة من الظروف التنافسية المحلية لديها مثل رخص الأيدى العاملة وفعلا استطاعوا تقديم منتجات بسعر أقل وربما أقل فى الجودة أيضا، هذه التجربة السابقة لدول النمور الأسيوية قامت فى ظل الصراع العالمى والحرب الباردة، والجيل الأول من النمور وهى الدول الأسيوية السبع الأولى نهضت فى ظل ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكى والغربى واستفادت هذه الدول من الدعم الأمريكى الكبير لأغراض سياسية، وقتئذ.

نحن اليوم فى ظروف مختلفة ومع ذلك يحقق القطاع الخاص فى الصناعة معدلات كبيرة فى النمو وفى الأرباح والأمثلة على ذلك كبيرة فى مصانع مدينة العاشر من رمضان. وأستطيع أن أقول إن الاستثمار فى الصناعة يعطى صاحبه عائدا أكبر، والصانع المتوسط الكفاءة فى ظل ظروف الأمس واليوم وليس الغد يحصل على نسبة ٣٠ فى المائة عائدا صافيا على رأس ماله، ومع ذلك لدينا بعض المشكلات التى تتمثل فى تخفيض الجمارك وفتح باب المنافسة فى الداخل ثم مطالبتنا بالتصدير للخارج، فى الوقت الذى نرى فيه أن معظم الصناعات المصرية لم تصل إلى حجم أمثل للإنتاج، وبالتأكيد هناك حجم أمثل للإنتاج فى كل سلعة وبذلك لانستطيع أن تجرى تخفيضا على تكلفة سلعتك وتكون قادرا بها على المنافسة إلا بالوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج، ثم لكى نستطيع خلق فرص العمل المطلوبة سنويا والتى تحدث عنها الرئيس حسنى مبارك، لابد من جذب استثمارات من خارج مصر، وهذا ضرورى جدا لتحقيق التنمية المطلوبة، وبكل صراحة أستطيع أن أقول إن نسبة ٨٠ فى المائة من أهدافنا لن تقوم بها الصناعة، وتجارب كل شعوب العالم بداية باليابان ونهاية بتركيا توضح أن الصناعة وحدها هى التى حققت معدلات التنمية المطلوبة. ولما كان الاستثمار سلعة، فهل مناخ الاستثمار فى مصرخلال سنة ١٩٩٦ قادر على منافسة البلاد المحيطة بنا خاصة بعد إقرار السلام الشامل والعادل فى المنطقة؟ هل نستطيع جذب الاستثمارات التى تمكننا من تحقيق أهدافنا وننتج بحجم أمثل؟.. هذا هو محور القضية التى يجب أن تشغلنا ونحن نستطيع أن نفعل كل هذا ولكن بشروط.. الشرط الأول والذى طالبنا به منذ زمن بعيد هو أن نوضع على قدم المساواة مع الصانع الأجنبي المنافس لنا فى جميع الأسواق، هذا الصانع الأجنبى ينتج تحت ظروف وعناصر مناخ ومعدلات تكلفة يجب أن تتوفر للصانع المصرى حتى يكون قادرا على المنافسة ، لأن المنافسة تقوم على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، لأن السوق المحلية لا يستطيع أن يستوعب المنتج المصرى، هناك أعباء كثيرة تحملها رجال الصناعة مثلما تحملها الشعب المصرى أثناء تطبيق سياسة الإصلاح الهيكلى المالى والنقدى، وكانت ظروفنا كرجال صناعة تسمح فى ذلك الوقت بتحمل مثل هذه الأعباء لأن معظمنا كان يعتمد على السوق المحلية وبعضنا كان يصدر للخارج فى حدود ضيقة، وهذه الأعباء تزيد من عناصر التكلفة وتنقسم إلى مجموعتين من الأعباء، المجموعة الأولى ناتجة عن قصور فى ميزانية الحكومة ويتم تحميل العبء الأكبر على قطاع الانتاج فهل يعقل أن نطبق ضريبة المبيعات على الآلة وهى معدة الاستثمار الرئيسية؟!.. إنها بلا شك ظاهرة غير مسبوقة فى العالم، هل من المعقول أن ندفع رسم خدمات من ٣ إلى ٦ فى المائة إلى وزارة المالية؟!.. إنه كلام غير مسبوق وغير معقول، ثم نتكلم عن تكلفة الخدمات مثل أسعار الأراضى في المدن الصناعية فنجدها مرتفعة جدا، لقد كنت أتعامل مع مجموعة، «بيرلا» الهندية وهى ثالث أكبر مجموعة اقتصادية فى الهند ولها استثمارات كبيرة جدا فى الهند وخارجها ونفذت مشروعات لها فى مصر بالاشتراك مع قطاع الأعمال العام ولهم مشروع آخر فى مجال البتروكيماويات سوف يعرض على هيئة الاستثمار فى اجتماعها القادم، وتكلموا معى بخصوص إقامة مصنع إكليريك فى مصر، ونحن فى غاية الحاجة إليه لأننا نستورده حتى الآن، وحين بدأنا نتكلم عن عناصر التكلفة فوجىء الجانب الهندى بالأسعار الخيالية للأراضى عندنا إذ أن سعر المتر الواحد لا يقل عن مائة جنيه فى حين أن المتر الواحد في الهند سعره لا يزيد على جنيه ونصف الجنيه ، وحين سألتهم عن أسعار الأرض فى أندونيسيا وسنغافورة لأن لهم مصانع هناك فقالوا إنهم يدفعون فى المتر الواحد مبلغا يتراوح مابين ١٠ إلى ٢٠ جنيها مصريا، وهناك فى الهند نجد أن سعر مايوازى الفدان عندنا لايزيد على سبعة آلاف دولار، أى مايعادل ٢١ ألف جنيه مصرى، ولذلك نجد أن سعر الأرض فى مصر يزيد من عناصر التكلفة إلى حد غير معقول، ولايمكن لهذا المستثمر الهندى أن يشترى ٢٠٠ ألف متر بسعر المتر الواحد مالا يقل عن مائة جنيه فى سبيل إقامة مصنع فى مصر.

أيضا يزيد من تكلفة عناصر الإنتاج وجود بعض الجهات التى تقدم خدماتها بالأسعار الاحتكارية لعدم وجود منافسة لها، والمثل الذى نردده فى هذا الشأن دائما هو تكلفة تفريغ الحاوية فى ميناء بورسعيد أو الاسكندرية، وأقصد بها «الونش» الذى يرفع الحاوية من فوق ظهر السفينة ويضعها على رصيف الميناء، التكلفة فى موانىء إسرائيل ١٣ دولارا، والتكلفة فى موانىء أوربا ٧٠ ماركا، والتكلفة فى مصر أكثر من ٦٠٠ دولار أى ما يعادل ٢٠٠٠ جنيه مصرى فلماذا؟!.. لانريد للقطاع الخاص أن يدخل هذا المجال.. لا بأس.. فلماذا لايدخل القطاع العام بأكثر من شركة فيحدث التنافس وكله فى صالح المنتج المصرى.. وهذه الشريحة التى تحتكر الخدمات هى المجموعة الثانية من الأعباء التى يزيد من عناصر التكلفة، أضف إلى ذلك كله المشكلات الموجودة فى هيكل العمالة المدربة، والدخول إلى السوق الخارجية وإجراءات التقاضى وغابة القوانين الموجودة وسعر الفائدة الذى يصل هنا إلى ١٥٪ في حين لايزيد فى الخارج على ٣٪. وهناك أمثلة عديدة لدول كثيرة تدفع نسبة ٣٨٪ من إجمالى الاستثمارات للمستثمر كى يقيم مشروعه فى منطقة معينة تريد الدولة المعينة تنميتها، ويتم هذا فى دول قريبة منا مثل اليونان وإسرائيل، والتمويل والدعم للصناعة ليس رجسا من عمل الشيطان.. ومن باع للمصريين هذه القضية فهو ظالم لبلده، أى مشروع صناعى جديد فى أمريكا لابد أن يحصل على دعم مباشر من الدول وفى بعض الولايات هناك يتم منح مرتبات العمال كاملة أو نصفها لمدة عامين فى المشروعات الجديدة، وتقدم الأرض التى يقام عليها المصنع أحيانا مجانا، ونحن لا نطالب حكومتنا بالكثير لأننا أعلم بظروف بلدنا، ولكننى فقط أردت أن أبرهن على أن دعم الصناعة ليس رجسا من عمل الشيطان ، فعتاة الرأسمالية فى

العالم يدعمون صناعتهم فلماذا نضع نحن العراقيل فى وجه صناعتنا؟.. إننا نطالب بأن نوضع على قدم المساواة مع الصانع الأجنبى.

**دور البنوك**

●● د. كمال أبوالعيد: قبل الحديث عن الاستثمار الصناعى لابد من التخطيط لعقد استراتيجى واحد للتنمية الصناعية، وهذا يتطلب أن ننظر للمشكلات والطموحات من جميع الزوايا، وإحدى هذه الزوايا المهمة أن هؤلاء المستثمرين الموجودين فى هذه الندوة وخارجها لايشعرون أنهم مشاركون فى عملية الاستثمار، وهذا أمر خطير جدا، ثم موظف البنك المكلف بمنح تصاريح فى غاية الخطورة ليس له حافز كبير فى عمله يجعله يقوم بسرعة إجراء جميع مهامه لخدمة المستثمر في الوقت الذى نرى فيه التأخير قد يرفع الأسعار فى الداخل والخارج، هذا الموظف البسيط مظلوم داخل الدولة، ولايمكن أن نقيم أى استثمار فى مصر فى ظل هؤلاء الموظفين الذين لايشعرون بأهمية الاستثمار وليست لديهم الرغبة فى تسهيل أية إجراءات، لذا لابد من النظر إلى هؤلاء الموظفين ورفع مرتباتهم وحوافزهم حتى يشعروا بالرضا ولاينتظر أحدهم مجرد هدية مثل رابطة عنق أو خلافه من أحد.. ولدى أكثر من مثال ، وأحدهم أخيرا كان مديرا للإئتمان فى أحد البنوك ومكلفا بتسهيل اجراءات المستثمرين وبخط يده يوقع على الملايين فلما مرض طلب منى بعض المستثمرين المساهمة فى تكاليف علاجه، ولما مات عرضوا المساعدة على أسرته، لابد أن يكون مثل هذا الموظف قادرا على أن يعيش بكرامة وعزة ويشعر أثناء التعامل مع المستثمرين أنه قريب منهم وليس بينه وبينهم أى نوع من الصراع.

القضية الأخرى التى تشغلنى هى ضرورة اقتناع الجميع أن الاستثمار الصناعى هو استثمار طويل الأجل يعتمد على تمويل طويل الأجل، لاتزال بنوك القطاع العام تتحمل وحدها هذا العبء الأكبر ، وأحد هؤلاء المستثمرين أكد لى أنه إذا ما أودع أمواله لجأ إلى بنوك القطاع العام كى يضمن تأمين الدولة لها، أما إذا أراد الاقتراض فلن يذهب إلا إلى بنوك القطاع الخاص، لماذا؟ لأن بنك القطاع الخاص حر ولا يخضع لجميع أنواع المراقبة التى يخضع لها بنك القطاع العام.

لقد أصبت بالنبحة الصدرية أثناء مناقشة الجهاز المركزى للمحاسبات والبنك المركزى لميزانية بنك التنمية الصناعية. لماذا؟ قيود رهيبة نعمل فى ظلها ونجلس فوق بركان دائم وهذه القيود غير موجودة فى بنوك القطاع الخاص ولذلك تجدها سريعة فى اجراءاتها ومع ذلك نحن كبنوك قطاع عام ننافس بنوك القطاع الخاص، وأقول للجميع إن العمل فى مجال الاستثمار الصناعى هو فى الأساس قضية وطنية وعلى العضو المساهم فيه أن يشعر أنه يقدم خدمة لبلده، ومنذ توليت إدارة بنك التنمية الصناعية المصرى من ٨ سنوات كتبت لافتة تقول إن هذا البنك فى خدمة مصر وليس فى خدمة أحد غيرها، هذا شعارنا، وأقول لبنوك القطاع الخاص التى تنافسنا اليوم، ولماذا لم تقدم للمستثمرين أنواع التمويل طويلة الأجل كما أفعل فى بنك التنمية الصناعية وأقدم تمويلا على مدى ١٠ سنوات؟ ثم لماذا لم نر الآن أى بنك صناعى للقطاع الخاص؟ لسبب فى الصناعة نفسها فهى فى غاية الصعوبة، وكل من دخل الصناعة يعرف أنها مجال خطير وصعب، وجميع رجال الأعمال فى مجال الصناعة فى مصر اليوم كانوا تجارا ناجحين ونظرا لمشاعرهم الوطنية توجهوا إلى مجال الاستثمار الصناعى وهناك من ينادى بإلغاء كلمة الدعم من القاموس المصرى، ولهؤلاء أقول إنكم تعزفون عزفا منفردا لأن الدعم ضرورى جدا ومطلوب، ولشعورنا بأهمية الدعم كنا نفرق فى البنك المركزى بين التمويل الصناعى والتجارى والزراعى وهذا هو التفكير الاستراتيجى السليم، فإذا كنا ضد الاستثمار التجارى ، جعلنا الفائدة على تمويله ٥٠ فى المائة لتنفير المستثمر منه وهكذا، والآن نحن فى حاجة إلى الاستثمار الصناعى ولابد من دعمه وبقوة . المصنع إذا كان به ٢٠٠٠ عامل فهو فى الحقيقة يضم ٢٠ ألف عامل، لأن الصناعة الرئيسية تحتاج إلى صناعات صغيرة إلى جوارها ، وهكذا فالاستثمار الصناعى يحتاج إلى تمويل ودعم وبقوة.

**تنوع محفظة الاستثمار**

●● م. فريد خميس: الواضح أن هناك ظاهرة الآن فى مصر لتنويع محفظة الاستثمار. وحين أتكلم عن مجموعتى فسوف نجد أننا حققنا خلال سنة ١٩٩٥ نسبة ٧٠ فى المائة زيادة فى حجم الانتاج، ونسبة ٨٠ فى المائة زيادة فى حجم الاستثمارات والجيل الأول من الصناعيين فى مصر أعادوا استثمار أرباحهم ودخولهم فى الصناعة لعشقهم للإستثمار الصناعى، هذا هو الأصل فى الأمور. ونحن دائما ما نقول أن فى دم كل رجل صناعة «جرثومة» اسمها الآلة، دائما هو فى حالة طلب على الآلات وتحديثها، ولكن فى الأيام الأخيرة حدث خلل كبير لموضوعين للإستثمار الصناعى الأول الأسهم والتزايد المخيف نحوها، الثانى العقارات وتزايد أرباحها، مما جعل البعض يحول جزءا من أرباحه الجديدة إلى مجال الاستثمار فى العقارات، والدافع إلى ذلك تحقيق التوازن فى المحفظة الاستثمارية والرغبة فى مكسب سريع من العقارات يمكن الصانع من تسديد جزء من ديونه إلى البنوك، ولكن ليست هناك هجرة كاملة من الصناعة إلى العقارات، وليس هناك على حسب معرفتى أن أحدا من رجال الصناعة يضارب فى العقارات، وإنما هناك من اتجه للتنمية العقارية تلبية لدعوة وزير التعمير طبقا لسياسة التنمية العمرانية في المدن الجديدة والتى تركز على ترك التنمية العمرانية فى تلك المدن لأهاليها. ولذلك فإن استثمارات رجال الصناعة محصورة في المدن الجديدة، وكلها أراض مشتراه من الحكومة مباشرة بغرض تنميتها عمرانيا وإنشاء المرافق والبنية الأساسية ثم إقامة مشروعات وتجمعات سكنية، ولم نسمع عن رجل صناعة ضارب على أرضى مدينة نصر أو المهندسين أو غيرها، وفيما يخص مجموعة «النساجون الشرقيون» فقد لبت دعوة وزير التعمير بإقامة مجتمع متكامل للصناعات الصغيرة فى مدينة العاشر من رمضان ومشروعها الأخير هو إقامة حى سكنى فى مدينة الشروق بناء على دعوة وزير التعمير أيضا.

● المصور: وما هو تعليقكم على القرارات الأخيرة التى أصدرها مجلس الوزراء فى الأسبوع القادم.

●● محمد جنيدى : نحن نرحب بالقرارات الاقتصادية الجديدة التى أصدرها مجلس الوزراء فى الاسبوع الماضى لتشجيع الاستثمار فى البلاد وقال إن هذه القرارات تعد خطوة أولى على الطريق الصحيح لابد أن تتبعها مجموعة متكاملة أخري من الاجراءات والتشريعات التى تهيئ بالفعل المناخ الاستثمارى فى البلاد ، حيث أننا مازلنا نأمل فى أن تكون هناك استراتيجية واضحة المعالم تحكم العمل الحكومى لتهيئة المناخ الاستثمارى لتشمل كل الوزارات فى إطار متكامل وتنسيق وتناغم حتى لا يحدث نوع من النشاز بين عمل الوزارات المختلفة فتؤثر كثير من القرارات فى أتجاه صحيح ثم يصاحبها تأثير سلبى فى أتجاه آخر .

وأضاف أنه يجب على الدولة الا تفرق فى المزايا والاعفاءات الضريبية التى تمنحها لمصنع يتم إنشاؤه فى صعيد مصر وآخر يتم إنشاؤه فى محافظات الوجه البحرى ، فلا مانع أن تدفع الاستثمار بطريقة أو أخرى فى منطقة معينة بشرط أن تدفعه فى ذات الأتجاه فى كافة المناطق الأخرى ، لأن أختيار موقع المشروع تحكمه العديد من العناصر المختلفة ، وقد يكون من أقتصادياتها عدم إنشاء المشروع فى منطقة معينة وإنشائه فى منطقة أخرى لوفرة الخامات المطلوبة أو للقرب من أسواق تسويقية وغيرها ، فالصعيد مثلا لا يصلح لإنشاء سوى الصناعات التى تقوم على خامات البيئة المتوافرة فيه كالتى تعتمد على السياحة مثل السجاد اليدوى ومنتجات خان الخليلى وغيرها أو الصناعات التى تعتمد على خامات متوافرة فى هذه المحافظات ولكن لا يصلح مثلا لإنشاء صناعات أجهزة منزلية والكترونيات ترتبط فى أسواقها الرئيسية على القاهرة والاسكندرية ومدن القناة وأضاف وأنا كرئيس لشعبة الاجهزة المنزلية وعضو مجلس إدارة الغرفة بأتحاد الصناعات وعضو بلجنة الصناعة بالحزب الوطنى طالبت مراراً وتكراراً بضرورة تشديد العقوبات على تهريب المنتجات والسلع الأجنبية إلى الأسواق المحلية وأن تصل العقوبة إلى شطب المستورد الذى يتعمد تهريب هذه السلع لضرب الصناعة الوطنية ، وفى هذا الصدد لابد أن يتم التنسيق الكامل بين كل المصالح والهيئات التابعة لوزارة المالية لتضييق الخناق على هؤلاء المهربين .

وأضاف أننى قلت بالحرف الواحد فى لجنة الصناعة بالحزب أنه لو إلغيت كلمة من فواتير البيع وهى كلمة «نقداً» التى يكتبها المستوردون فى الفاتورة لإخفاء الثمن الحقيقى للسلعة المستوردة لحقق ذلك إيرادات لخزانة الدولة تتراوح ما بين ٢ إلى ٣ مليارات جنيه

---

**د . عبد المنعم سعودى :**

**● ١٠٠ مليون دولار حجم الاستثمار الاجنبى فى مصر .**

**● صناعة السيارات لابد أن تبدأ بالتجميع .**

**● لا بديل عن دعم الصناعات التصديرية .**

م . سامى سعد :

# ● لماذا لا يتم سداد ثمن الأرض على المدى الطويل ؟

# ● أتوقع انكماش الاستثمار العقارى خلال العامين القادمين

# ● أطالب بتخفيض سعر الفائدة على النشاط الصناعى

سنوياً كرسوم جمركية مستحقة على الفواتير الحقيقية لهذه السلع بدلاً من الفواتير المضروبة التى يتم تقديمها فى الجمارك بأسعار منخفضة غير حقيقية ، لأن دخول هذه السلع بأسعارها الحقيقية وسداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها يجعلها لا تقوى على منافسة المنتجات الوطنية ويؤدى إلى مزيد من الإنتاج الوطنى الذى يخلق مزيداً من فرص العمل .

ولذلك فإننا نطالب بحزمة متكاملة من القرارات والإجراءات الاقتصادية الجديدة لتهيئة المناخ الاستثمارى فى البلاد .

●● م. محمد جنيدى: لماذا تنزعجون الآن حين تحول المستثمرون فى مجال الصناعة إلى مجال العقارات ولم تنزعجوا حين توجه بعض رجال الصناعة إلى ميدان التوكيلات التجارية وهى الطامة الكبرى ؟ هل يعقل أن ننتج فى مصر منتجات معينة ويهرول بعض رجال الصناعة نحو الحصول على توكيلات تجارية لاستيراد نفس هذه المنتجات المنافسة من الخارج ؟.. قد فوجئت بقيام الحكومة بتخفيض الجمارك على الصناعة الوطنية بشكل غير مقبول ولا أسميه إلا هرولة تخفيضية جمركية وكان باستطاعة الحكومة تأجيل هذا التخفيض لسنوات، وعندنا أكثر من مثال، تونس والمغرب رغم توقيع الدولتين لاتفاقية الشراكة مع الأوربيين إلا أنهما بشأن الجمارك لم يفعلا شيئا، فلماذا نتعجل نحن؟..

وأعترف أن عندى شركات فى جميع الأنشطة وفخرى الوحيد أنى صاحب شركة « G. M. C. » الصناعية. فرجل الصناعة لايمكن أبدا أن يهجرها، ومشاركته فى أنشطة أخرى إنما هو لتعظيم قدراته لمواجهة المنافسة التى اجبرته الدولة عليها وهو غير مؤهل لخوضها الآن

●● د. عبدالمنعم سعودى: تنويع الأنشطة للشركات الصناعية الكبيرة ظاهرة صحية تماما وهى عالمية وليست محلية فقط، وجميع الشركات العالمية لها أكثر من نشاط فى العقارات والتجارة والتصدير والاستيراد والتنمية والصناعات المساعدة والصناعات المغذية وغيرها، وبكل صراحة رجل الصناعة لايمكن أن يرى آلة واحدة وقد تعطلت، لأنها بذلك لاتساوى ثمن الحديد الخردة.. الآلات لدى رجل الصناعة بمثابة أولاده تماما وإذا توقفت إحداها انهارت أعصابه، وخوفنا كرجال صناعة من المستقبل يتركز فى القضايا المطروحة الآن على الساحة العالمية مثل المشاركة الأوربية، والسوق الشرق أوسطية وغيرها، فعدم وضوح الرؤية يجعل رجل الصناعة يخاف على اسمه الذى صنعه على مر سنوات من العرق والكفاح، فيحجم عن الاستثمار الجديد فى الصناعة ويتجه إلى أنشطة أخرى يمكن أن تساعد نشاطه الصناعى، وبمنتهى الأمانة لم نشهد أحدا من رجال الصناعة قد هجرها تماما، وإنما حدث العكس، وحدث أن أضافوا أنشطة صناعية جديدة إلى مشروعاتهم، ودعموا النشاط الصناعى التقليدى الموجود بالفعل، ونحن الان كرجال صناعة تحت رهن العديد من الأمور مثل تجويد المنتج وتخفيض سعره كى أستطيع المنافسة فى السوق العالمية لأنه لا مجال أمامى اليوم غير الأسواق الخارجية، والسبب أن السوق المحلى وصل اليوم إلى مرحلة التشبع.

## تكلفة الانتاج

● المصور: نريد أن نعرف بالتحديد حجم كل عنصر من التكلفة النهائية للمنتج؟

●● م. فريد خميس: صعب جدا أن نضع هذه الحدود بوضوح، وعلى سبيل المثال استطعنا فى السجاد أن نغزو السوق الأمريكى ثم حدث أن قامت بلجيكا بتصنيع السجاد ودخلت معنا في منافسة شرسة على السوق الأمريكية خاصة فى أنواع السجاد الرخيص والمتوسط الثمن، فقمنا بإنشاء خط إنتاج فى أمريكا على أن تكون الخدمات الصناعية هنا فى مصر مثل التصميم والإدارة كى نستطيع تلبية طلبات المستهلك الأمريكى فى أى وقت وبحيث لا يضطر للإنتظار لشهور حتى تصله البضاعة كما كان يحدث في الماضى، وهذه الخطة التى نفذناها استطعنا بها مضاعفة صادراتنا من مصر فى السجاد خاصة فى الأنواع متوسطة وغالية الثمن وكانت الألياف الصناعية المصدرة من مصر تتكلف نحو ٦٥ فى المائة من قيمة التكلفة النهائية و٣٥ فى المائة من التكلفة كانت تتم فى أمريكا فى عمليات النسيج والتجهيز النهائى، وحين زاد الطلب على الألياف أو الخيوط الصناعية حاولنا إضافة خط إنتاج آخر فى أمريكا ثم قمنا بحساب التكلفة للكيلوجرام الواحد من الخيوط الصناعية فى كل من مصر وأمريكا وتبين أنها تزيد بنسبة ١٧,٥ فى المائة أكثر من تكلفة إنتاج الكيلو جرام نفسه فى أمريكا وذلك بدون حساب النقل والشحن، وهذا المثال يظهر الحجم الحقيقى للمشكلة، فكان قرار الوحدة الاقتصادية هو أن يُقام مصنع الخيوط فى أمريكا وليس فى مصر، هذا بالرغم من رخص الأيدى العاملة فى مصر.

مثال آخر: نحن كرجال صناعة قبلنا أن نمول ضريبة المبيعات مع أنها فى مراحلها النهائية الحالية، بمعنى أن المستهلك الأخير يدفع قيمة الضريبة للتاجر عن كل سلعة يشتريها، فكيف نمولها نحن؟.. استيرادى للخامات أدفع ضريبة المبيعات، لا أستردها إلا بعد سنة من خلال السلعة، معنى هذا أن تكلفة الخامات المستوردة زادت قبل أن تصل إلى مصنعك، ونحن كنا أول من رحب بضريبة المبيعات فى مصر، وفى مراحلها الأولى وقفنا فيها إلى جانب الدولة لكن المحصلة أن الأعباء زادت علينا، ناهيك عن تكلفة الطاقة فى مصر والتى هى أغلى من أمريكا.

●● م. محمد جنيدى: هذا الكلام صحيح تماما، لقد اشتريت محطة كهرباء خاصة ٤,٥ ميجاوات فاشترطوا علىّ أن أستخدمها كطاقة مساعدة وليست طاقة رئيسية، ثم مشكلة التليفونات، يصل سعر تركيب التليفون فى أوربا إلى مايعادل ٢٠٠ جنيه مصرى، وعندنا يصل الى آلاف الجنيهات، هل تصدقون أن وحدة المرور الموجودة فى مدينة ٦ أكتوبر أنا الذى قمت بالسعى وراءها مرارا حتى أقيمت، ورغم صدور الترخيص بالوحدة فلانزال نستصدر رخص سياراتنا فى مدينة ٦ أكتوبر من مرور الحوامدية.

## الصناعة المغذية

● المصور: المهندس سامى لماذا اتجهت الى الاستثمار الصناعى بدلا من الاستثمار العقارى؟

●● م. سامى سعد: بمنتهى الصراحة كى نصدر سيارة مصرية لابد لنا من تجميعها أولا، وأنا كصاحب شركة دخلت إلى مجال صناعة السيارات، والتجميع لأجزائها من باب التجارة بهدف الربح، فإذا قلنا إن جمارك السيارة المستوردة تصل إلى ٢٠٠٪ فعندما نقوم بتصنيع مانسبته ٤٠٪ من السيارة داخل مصر فسوف تنخفض الرسوم الجمركية على هذه السيارة إلى النصف. وحين تقارن السيارة المجمعة محليا بالسيارة المستوردة من الخارج تجد أن مالدينا هو تغيير لشكل دخول السيارة كى تمر من المنطقة الجمركية وتباع بسعر منخفض.. والتجميع مدخل للصناعة ومايحدث أن السيارة تأتينا مفككة بالكامل.. الشاسيه، أجهزة نقل الحركة، المحرك أحيانا، الكهرباء، ومن هنا يبدأ مدير المصنع والمهندس والفنى والعامل النشاط التجميعى.. وهذه الخطوة الأولى لابد أن يتلوها مانسميه الصناعات المغذية وهذه الصناعات المغذية بدأت فى مصر بالفعل وبعضها نجح نجاحا باهرا مثل الفلاتر وخزانات الوقود والكراسى والتكييف والزجاج وأسقف السيارة، ولكن لم تدخل بعد مجال تصنيع المحركات وأجهزة نقل الحركة، ومع هذا نرى مصانع مصرية تمتلك الرغبة والطموح لتصنيع الأجزاء المستوردة من الخارج.. وصناعة السيارات خاصة فى العالم كله ليس بها مانسميه صناعة محلية تماما، كل الدول تستورد من بعضها البعض، وعلى سبيل المثال أندونيسيا دخلت ميدان تصنيع السيارات أخيرا لإنتاج سيارة استوردت مكوناتها من ١٤ دولة، ولابد أن نساير الموديلات الجديدة فى السيارات بحيث تكون السيارة المصنعة فى بلد المنشأ هى نفسها المجمعة لدينا فى التوقيت الزمنى نفسه لأننا إذا التزمنا بالموديلات القديمة هجرنا المستهلك لأن السوق اليوم مفتوح.

● المصور: هل هناك نسب متزايدة فى الانتاج المحلى أم أن العقود ملزمة بنسبة محددة مع وزارة الصناعة؟

●● م. سامى سعد: بالتأكيد هناك جدول للإعفاء والنسبة متغيرة، فحين نقوم بتصنيع نسبة ١٠٪ من السيارة نحصل على خصم هذه النسبة من قيمة جمركها وهكذا إلى أن تصل نسبة الخصم إلى ٤٠ فى المائة، عندئذ تعامل الأجزاء المستوردة معاملة قطع الغيار.

## أين مشروعات البيض ؟

نحن نعمل وفق سياسات طويلة المدى، فالمستقبل البعيد سيكون للصناعة والسياحة فى مصر والأنشطة الأخرى ربما كانت مربحة جدا فى وقت من الأوقات مثلما هو حادث فى التنمية العقارية وزاد الإقبال على شراء الأراضى، وأرى أن مثل هذا التهافت سيتوقف خلال عامين أو ثلاثة على الأكثر. والمسألة فى الأساس عرض وطلب، انظروا إلى مشروعات البيض ماذا جرى لها؟.. كان أمل كل واحد أن يستثمر أمواله فى مزارع

## دائرة الحوار

الدواجن ومشروعات البيض خلال فترة ماضية، واليوم لم نعد نسمع عن الاستثمار فى هذا المجال، أيضا فى مجال العقارات العرض اليوم يزيد على الطلب، ومع الأسف المستثمر فى العقارات لايخاطب إلا الشريحة القادرة ماليا والمتميزة جدا وهى شريحة موجودة ومقبلة على الشراء، ولكن هذا الإقبال لن يستمر وإلا كنت أول من يدخل مجال التنمية العقارية اليوم لأننى فى الأصل مهندس إنشاءات. وكما سمعت فى هذه الندوة نرى أن كل رجل من رجالات الصناعة لديه محفظة استثمارية تخصه، وهو ليس مجرد بقال أو تاجر بل هو مستثمر طموح يدير أمواله وأموال الغير، ومسئول عن سمعته واسمه فى السوق. على سبيل المثال إذا ما رفعت الجمارك عن السيارات المستوردة حالياً ماذا يحدث؟.. ستغلق جميع مصانع السيارات فى مصر أبوابها وسيعلن أصحابها إشهار إفلاسهم على الملأ. ماذا لو طبقت اتفاقية «الجات» اليوم. ماذا سيكون مصير عشرات الذين استثمروا أموالهم فى الصناعة؟..

### تجميع السيارات

● المصور: إذا كان صحيحا أننا حققنا بعض النجاحات فى الصناعة فمازلنا نسمع أنه من الأفضل للمنتج والمستهلك أن نقوم بتجميع السيارات فى مصر مازلنا نفتقر إلى مراكز بحث متطورة تستفيد منها الصناعة فيما عدا بعض البؤر الصغيرة؟

●● م. محمد جنيدى: عند الحديث عن مراكز البحوث لابد أن نعرف أن الكثير من العناصر البشرية يتخرج بها شبه متعلم ومشتت اجتماعيا ونفسيا، وغير منتج، وغير مثقف فكيف أصنع منهم مركزا بحثيا، المهندس يتخرج – مع الأسف – وهو لايعرف إلا القليل فى الهندسة، فقد انغلقت مصر كثيرا وتخلفت كثيرا فى السنوات الماضية، وتدهورت أشياء كثيرة بما فى ذلك صحة المصريين وصار نحو ٧٠ فى المائة من المصريين مصابين بالأنيميا، كيف أصنع من هؤلاء علماء فى المراكز البحثية، نحن – مع الأسف – نتكلم فى آمال وطموحات كبيرة جدا دون وجود أسس قوية وحقيقية لها. وهى كلها سلبيات ناتجة عن عصور ماضية ورثها النظام الحالى وهو يبذل جهوداً جبارة من أجل العمل على معالجة اثارها .

● المصور: بالفعل أثيرت الآن قضية مهمة جدا وهى قضية هيكل العمالة المصرية وبالمقارنة نجد أن قوة العمل فى دولة مثل الفليبين كلها تتركز فى الخادمات ومعظمهن حصلن على مؤهلات عليا، فما هو الحل؟

### استثمار ضخم في السيارات

●● د. عبدالمنعم سعودى: لايمكن أن ندعى أن مصر ستصنع سيارة مائة فى المائة دون أن تمر بمرحلة التجميع، لابد أن نتدرج فى هذا السلم حتى نصل إلى منتهاه، وهذا يستدعى النظر إلى حجم السوق المصرية، والأرقام تقول إن حجم الطلب حتى العام الماضى كان ٣٠ ألف سيارة فى السنة، وهذا لايساعد بأى حال على تحقيق نسب مرتفعة فى التصنيع المحلى، فقط فى العام الماضى حدثت طفرة فى سوق السيارات المحلية ووصل حجمه إلى ١٠٠ ألف سيارة فى السنة، المستورد منها ٦٠ ألف سيارة والمحلى المنتج فى مصر ٤٠ ألف سيارة. وأنا كوكيل سيارات فى مصر منذ سنة ١٩٧٥ ولو كنت أعرف أن سوق السيارات المصرى سوف يعتمد على المستورد منذ ١٩٩٠ لكنت ترددت مائة مرة قبل دخولى صناعة السيارات والسبب أنى وضعت استثمارات كثيرة فى هذه الصناعة ومع هذا تأقلمت مع المتغير الجديد وتكيفت مع السوق المفتوح فطورت من منتجى وبحثت عن عناصر التطوير، ولأول مرة فى تاريخ مصر استطعت أن أقنع المستثمر اليابانى الذى لم يأت إلينا من قبل أن يدخل كشريك مساهم معى فى صناعة السيارات، واستفدت من مستواه ومن خبرته ومن مراكزه البحثية، الأهم أننى استفدت من اسم هذا اليابانى، وهذا كله فائدة كبيرة للاستثمار الصناعي في مجال السيارات، وصناعة السيارات تحتاج إلى أمد طويل جدا حتى تحقق الغرض المطلوب منها ومن ثم فلاداعى للعجلة.

● المصور: ماهو حجم المكون المحلى فى صناعة السيارات الآن؟

●● د. عبدالمنعم سعودى: وصلت فى سيارات الركوب الآن إلى ٥٠ فى المائة خلال ثلاث سنوات فقط، ولو كان لدينا حافز أكبر لحققنا نسبة أعلى فى تصنيع سيارات الركوب وقد تقدمنا بمذكرة، ونحن فى حاجة إلى تشجيع الكثير حتى نطور صناعة سيارات الركوب، وما وصلت إليه صناعة السيارات فى مصر على الرغم من المنافسة الضخمة لها والحادة والقاتلة يدعو للتفاؤل، ويكفى أن نعلم أن لدينا، مصانع سيارات تتنافس فيما بينها ونرجو المزيد، وهذا كله أفرز صناعة ذات جودة عالية لاتقل فى جودة الانتاج عن أوربا واليابان، وعلى سبيل المثال قمت بتصدير سياراتى المصنعة فى مصر إلي دول افريقيا والشرق الأوسط منذ سنة ١٩٨٩ وحتى اليوم، ومنتجى باعتراف الجميع كان يضاهى المنتج اليابانى، وإذا ما وجدت بعض الدعم والتشجيع من الحكومة وعقد البروتوكولات مع الدول المعنية فثق تماما أننى سوف أصدر سيارات بحجم لابأس به إلى الخارج، وكل سيارة نصدرها خارج مصر هى سيارة متحركة ترفع علم مصر واسم مصر.

**د . كمال أبو العيد :**

**● الدول المتقدمة تضع قيودا شديدة على نقل التكنولوجيا .**

**● انحراف وظيفة الشيك جعلتنى أفشل فى تحصيل حقوقى المالية .**

**● البنك المركزى رفع يده عن التمويل النسبى للأنشطة الاستثمارية .. فماذا نفعل ؟**

### مخاطر قائمة

● المصور : السؤال للدكتور كمال أبو العيد بصفته رئيسا لبنك التنمية الصناعية المصرى ما هى المخاطر المتوقعة للإستثمار فى المستقبل ؟

●● د . كمال أبو العيد : هناك معادلة فى البنك المركزى ومعترف بها وإن كانت غير ملزمة لنا تقول أن الاستثمار يجب أن يكون واحداً إلى واحد أمام القروض . ثم تنازلت البنوك فصارت النسبة ٢ إلى واحد وحالياً إذا ما كان الاستثمار ٢ : ١ فهو استثمار صحيح. وفى الواقع هناك حالات نسبة الاستثمار فيها إلى نسبة القروض زادت على الوضع السابق. على سبيل المثال المهندس محمد فريد خميس تاريخه معروف وعندما يقول لى أن النسبة ستكون ٣ : ١ أو ٤ : ١ لا أرفض طلبه. وبالتأكيد عندى مخاطر ولكنها أقل من مخاطر البنوك التجارية.

● المصور : بالتحديد هل نستطيع أن نصل إلى دلالات مهنية عن المخاطر التى نجمت عن الاستثمار الصناعى والتجارى والاستثمار فى الأنشطة الأخرى؟

●● د . كمال أبو العيد : من خلال تجربتى فى البنك الأهلى ٣٣ عاماً ثم ٨ سنوات كرئيس لبنك التنمية الصناعية أقول أن المخاطر فى البنوك التجارية أعلى بكثير من المخاطر فى الصناعة بينما البنوك العقارية لاتتحمل أية مخاطر. أما المخاطر فى الصناعة فإذا ما حدثت فهى لسببين : الأول وهو لدى الأغلبية بسبب تغير السياسة مثل مشروعات البيض التى سبق الإشارة إليها هبطت الآن وعلى أن أعدم الكثير من الديون بسبب انهيارها. فصدور القرارات المفاجئة خطر. وهناك حالات قليلة تم فيها وقوع المخاطر بسبب سوء الإدارة.

د . نادر رياض : أزمة الصناعة المصرية حالياً مثل رقعة الشطرنج. بعض المربعات مشغولة وعالية الكفاءة وهناك مربعات خالية. والمربعات الخاصة بتحول البعض من الصناعة إلى العمل فى التوكيلات التجارية أو العقارات لها مبرراتها. فتغيير اتجاه بعض رءوس الأموال وما يستدعيه ذلك من ظهور وتضوج صناعات أخرى وتشغيل أيد عاملة قد يكون ضرورياً ومطلوباً . والأمر ليس ردة أبداً للإستثمار خارج المجال الصناعى ولا يمثل رجوعاً عن المبدأ الأساسى. وعند الحديث عن التكنولوجيا والعمالة المدربة نجد الموضوعين يؤديان إلى بعضهما البعض كما يؤدى السبب إلى النتيجة. فالنهضة الصناعية عالمية الدوران وستولد معها التكنولوجيا المتطورة ورجل الصناعة سيكون أمام خيارين، هل يصنع التكنولوجيا أم يشتريها. وما أريد أن أضيفه أن المشاكل والمعوقات أمام رجال الصناعة كثيرة ولن تنتهى ، لكن الصورة الديناميكية الحالية مبشرة، ونوعية المشاكل الحالية ملازمة للنجاح وليست ملازمة للفشل.

●● د . كمال أبو العيد : لست مع د . نادر رياض فى سهولة شراء التكنولوجيا. وليس كل من امتلك الأموال قادرا على شراء التكنولوجيا بيسر، لأن الدول المتقدمة تضع قيوداً كثيرة على أشياء معينة منها التكنولوجيا. وكنت أشعر بذلك حين كنت مستشاراً لوزير البترول فى السعودية. فكنا دائماً ما نفجر المشكلات مع أمريكا بسبب فرضها الحظر على أنواع معينة من تكنولوجيا البترول، وحظر على دول معينة، فالمال وحده لن يشترى التكنولوجيا .

●● د . هانى سرور : بداية أوضح أننى كنت عضو هيئة التدريس فى كلية الطب سنة ١٩٨٦ ثم هجرت التدريس واتجهت إلى الاستثمار الصناعى بسبب احتكار الأجانب لماكينات الغسيل الكلوى الضرورية جداً للمرضى. كنا نعتمد على مكاتب التصدير التى ترفع أسعارها كما تشاء ولأننا مضطرون حتى لايموت المرضى كنا نشترى منهم بالأسعار التى يحددونها. وبدأت الاستثمار بمبلغ مليون جنيه عام ١٩٨٩ ووصل رأس المال اليوم إلى ٢٠ مليون جنيه. وبدأنا فى إقامة مجمع صناعى كبير فى مدينة العاشر من رمضان سوف يتكلف ٤٠ مليون جنيه. وحالياً نصدر أكثر من نصف إنتاجنا إلى أوربا الغربية. لكنى أطالب بثبات نسبى فى القوانين وعدم المفاجآت حتى نستطيع أن نواصل الطريق فى الاستثمار الصناعى إلى مالا نهاية.

●● المصور : نعتقد أن قلق رجال الصناعة كان موجوداً فى حقبة الثمانينات لأن كل المصانع بدأت فى إطار العمل للسوق المحلى. ولكن منذ سنة ١٩٨٩ وحتى اليوم

سياستنا واضحة الانفتاح على العالم، تشجيع آليات السوق، تخفيض التعريفة الجمركية، وكل هذه الأمور تقاسى منها الصناعة وتستفيد منها أيضاً. ولم تحدث أية مفاجآت ومع ذلك نسأل .

● ما هو حجم القطاع الخاص المصرى وما حجم الاستثمار الأجنبى ؟.

●● فريد خميس : الصناعة فى مصر تقوم على استثمار مصرى ، عربى، أجنبى. والاستثمار المصرى هو الغالبية ويشكل مالا يقل عن ٨٥ فى المائة. ولن يبنى مصر إلا أبناء مصر، وحجم الاستثمار العربى فى الصناعة المصرية محدود للغاية وإن وجد فهو فى الصناعات التمويلية الصغيرة الموجهة إلى السوق المصرى للاستفادة من الجمارك العالية فقط.

●● محمد جنيدى : وهذا يؤكد صدق كلامنا فيما يتعلق بالمعوقات. ولا أحد ينكر أن الجهد الذى بذل للآن وهو جهد غير عادى . ولكن هناك فرقا بين التأهيل للمحلية والتأهيل للعالمية وعلى سبيل المثال هناك فرق كبير بين تأهيل فريق كرة القدم محلياً وعالمياً. ولهذا نحن نصر على التنازل عن الكثير من الإغراءات ونقيم مصانعنا داخل مصر وليس خارجها. رغم أن الدول المحيطة بنا كلها صارت تشجع الاستثمار الصناعى بشكل كبير. على سبيل المثال السعودية بها كم كبير من الإغراء وتدعو رجل الأعمال المصرى للاستثمار فيها وتقدم له مزايا غير عادية. ولذا فالمستثمر الأجنبى يختار المناسب له بعيداً عن العاطفة. ولكننا كمصريين نضع وطنيتنا قبل كل شىء.

●● د . عبد المنعم سعودى : الاستثمار ليس له هوية، وهو يذهب إلى المكان الذى يعطيه عائداً جيداً. والدليل على ذلك ان الاستثمارين العربى والأجنبى فى مصر محصور فى العقارات والفنادق السياحية والبنوك، ولم يقترب من الصناعة إلا من بعيد. ولم تتجاوز استثمارات الأجانب فى مصر بأى حال عن ٢٠٠ مليون دولار. ولا أحد ينكر أن المصريين أنفسهم هم الذين يحملون اليوم عبء الصناعة. ولا أحد ينكر النمو المطرد فى الصناعة المصرية خلال السنوات الماضية ويجب أن نحافظ على ذلك. ويجب على الحكومة والجهات المعنية أن ترى هذه الصناعات الناجحة وتفسح الطريق أمامها للإنطلاق. مثل صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، وصناعة السيارات، وصناعة الإلكترونيات، ولابد من وجود الحماية على صناعتنا. اليابان حين أغرقت السوق الأمريكى بالسيارات ردت عليها أمريكا على الفور بقوانين مضادة.

●● المصور: الأرقام تقول أن الناتج القومى لمصر كله ١٤٥ مليار جنيه. إذا زاد فمعنى ذلك وجود استثمارات جديدة. وأنه يجب أن يكن لدينا كل عام استثمارات اضافية بقيمة ١٣ مليار دولار. وفى تقديرنا أننا لن نستطيع الوصول إلى هذا الرقم من رءوس أموال مصرية فقط..

● فكيف يكون التحرك ومشاكل صناعتنا المحلية كما هى خاصة ان مناخ التشريع غير مستقر ؟.

●● رجائى عطية : دعنا نخرج أولاً من الحارة إلى الميدان. بمعنى لست أريد أن أبدأ بما قد يلاقيه بعض رجال الأعمال فى مجال الصناعة. وأحب أن أتناول عدة قضايا تهم جميع الحاضرين وكل من يهتم بالاستثمار فى مصر : أولاً مناخ الاستثمار ويضم تخفيف الأعباء الحالية ، وتسهيل الموارد أو ما نسميه الدعم. وهذا كله وثيق الصلة بالقانون وحين أتكلم عن القانون لابد أن أتكلم عن الاقتصاد والسياسة. وأهم مسألة لتنظيم الحياة والأحياء خاصة فى الاستثمار هى سياسة التشريع. فمن الظواهر الملموسة فى مصر والتى يعانى منها أكبر المتخصصين فى مجال القانون هو العجز عن ملاحقة التعديلات القانونية المتزايدة ،لأننا لجأنا لما هو سهل واعتقد ان كل مشكلة تواجهنا لامل لها إلا بالقانون دون أن ننظر لمدى اتساق هذا القانون من عدمه مع واقع الحال. وعلى سبيل المثال.. السياسة الإسكانية المرتبطة بالإستثمار العقارى يحكمها قانون العرض والطلب وإذا ما خرجنا بالأداة التشريعية عن قانون العرض والطلب فمعنى ذلك أننا سنضع قوانين لا تتوافق مع الواقع المصرى وتجبر رأس المال المصرى والأجنبى على الهروب .

إذن سياسة التشريع فى غاية الأهمية وهى لاتخص مجال الاستثمار وحده ولكنها تخص أطراً ومجالات أوسع تتصل بالسياسة والاقتصاد والسلطتين التشريعية والتنفيذية. ولكن هذا لن يؤتى ثماره وأمامى غابة من الأجهزة الرقابية تلاحق رأس المال وأصحابه ملاحقات غليظة وكثيفة.. هناك ملاحقة أجهزة التهرب الضريبى، وجهاز المدعى العام الاشتراكى، وجهاز الكسب غير المشروع، فضلاً عن الأجهزة التقليدية مثل مباحث الأموال العامة وتموين ورقابة صناعية ونيابة أموال عامة. مختصر هذا الكلام أنه يوجد تنافس ملموس وهائل بين هذه الأجهزة على افتعال القضايا وكيف نقول الآن «المدعى العام الاشتراكى» فى ظل ظروف تحولت فيها الدولة إلى مسار الاقتصاد الحر؟!. التنافس يكون طبيعياً بين الأطباء والمهندسين وغيرهم ولكنه شديد الخطورة على مناخ الاستثمار إذا كان بين الأجهزة الرقابية، وبالتالى صار رأس المال المصرى والأجنبى فى حالة هلع وهروب من مصر خوفا من الأجهزة الرقابية المتعددة. ومن المعروف للجميع أن حجما كبيرا جداً من رءوس الأموال المصرية مودعة فى الخارج ناهيك عن رءوس الأموال الأجنبية المحجمة عن الدخول إلى مصر.

## انحراف وظيفة الشيك

● المصور : مخاوف رجال الصناعة ليست إذن «ما عنّ لأحد» . ولكن مخاوفهم الحقيقية إذا تم اسقاط الرسوم الجمركية بدعوى الشراكة الأوربية؟.

●● رجائى عطية : لابد أن يلتزم القانون بقدر من الثبات يجعل المستثمر آمنا على أمواله ومشاريعه وبعيداً عن الأخطار المفاجئة. على سبيل المثال لا نتكلم عن الإستثمار والتقاضى دون أن نتطرق إلى أداة الاستثمار وهى «الشيك»، ونحن نسميه فى القانون أنه أداة وفاء تقوم مقام المال، ولايزال يحكمنا فى هذا المجال قانون يعود إلى عشرات السنين، فقد تم صياغة قانون للشيك عام ١٩٣٩ وحتى الآن لم يظهر للنور ولم يتم وضع قانون بديل!.. وانحرفت وظيفة الشيك عن الوظيفة الأساسية التى وجد من أجلها، فتحول من أداة وفاء تقوم مقام النقود إلى أداة إئتمان. إذن القانون تخلف عن مواكبة ظروف العصر ولابد من تطويره ليتفق مع مناخ الاستثمار الذى نطالب به.

أخيراً هناك فى الجانب القانونى مسألة هيكل العمالة المصرية، ما هى حدود التزام العامل. وما هى القيود الملزمة لرب العمل خاصة إذا عرفنا أن الطبيعة البشرية تميل إلى التخفف من الأعباء والقيود والمسئوليات. وهنا لابد من مواجهة تشريعية تعطى للعامل حقه، لرب العمل حقه دون أن يختل الميزان ويظهر المنتج فى الأسواق أقل جودة . فلا يزال قانون العمل للآن غير متوازن ولا يضمن لرب العمل المستوى الأعلى من الأداء والإنتاجية.

●● د . كمال أبو العيد : الاجراءات القضائية سبباً رئيسياً لهروب كثير من المستثمرين خارج مصر. لقد كنت مع إحدى المجموعات المستثمرة فوجدتهم يسألون عن شكل الضرائب، وشكل الاجراءات القضائية. ورغم تقدم القضاء فى مصر واحترامى للقضاة إلا أن نظام القضاء لا يتناسب البتة مع مراحل الاستثمار التى نعيشها، وانحرفنا من النظام القضائى إلى التحكيم. وبحكم كونى مُحكما فى أربع جهات دولية أقول أن التحول إلى التحكيم عيب كبير ولابد من وجود النظام القضائى الملزم المحدد المحايد. النظام القضائى الحالى لا أستطيع من خلاله كرئيس بنك أن أحصل على أموالى من رجال الأعمال. فإذا ما طلبت أموالى كرجل بنك رفعوا علىّ دعوى حساب ولسوف أظل فى تقاض معهم إلى ما شاء الله دون أن أصل لشىء!، وبجنحة مباشرة تكلفتها ٣٢٥ قرشاً يستطيع أى واحد أن يرفع دعوى جنحة يتهم شيكاتى كلها بأنها مختلسة، وبالفعل تم اتهامى كثيراً فى هذا المجال. وتم رفع نحو ٢٠ جنحة مباشرة ضدى لأننى اختلست الشيكات، فهل هذا معقول. ولولا أنى رجل قانون لكنت تعرضت لكثير من الإحراج. ولم يكسب أحدهم دعوى ضدى وما حدث أنى حصلت على تعويض منهم جميعاً.

●● رجائى عطية : السبب فيما يقوله د .كمال أبو العيد أننا تركنا مسئولية الشيك عائمة دون تحديد، فانحرف عن وظيفته كأداة وفاء تقوم مقام النقود إلى أداة ائتمان. وهناك مسألة مهمة جداً تخص رجل البنك حيث نجد أن كثيراً من المشروعات حين تلجأ إلى التسهيلات الائتمانية يتم تحميلها بمبالغ مدفوعة من أسفل المنضدة. وينبغى أن نبحث عن حياة كريمة لرجل البنك تحفظه من أن يمد يده وتقى المشروعات الاستثمارية. وهذه نماذج مؤسفة وليس الكل كذلك.

## نظام الفوائد

● المصور : الواضح أننا نعيش الآن درجة عالية من الثبات فى السياسات لكن لاتزال هناك بعض المشاكل التى تحد من إنطلاق الاستثمار الصناعى؟.

●● سامى سعد : من مشاكلنا الكبيرة فى الاستثمار أيضاً نظام الفوائد وضريبة المبيعات على الآلات غير منطقية أبداً، ثم رسوم الإنتاج على بعض المنتجات. وعلى سبيل المثال صناعة المشروبات الغازية نجد ان كل زجاجة يفرض عليها خمسة الى عشرة

قروش رسوم انتاج مثل النسبة المفروضة على صناعة السجائر مع ان المشروبات والمرطبات لا يستغنى أحد عنها. وهناك أسعار الطاقة والتليفونات. وبشأن نظام سداد ثمن الأرض لابد من أن يكون بحد أدنى على ١٠ سنوات.

●● د . كمال أبو العيد : الآن يطالب المهندس سامى سعد بتخفيض نظام الفوائد . ولكن كيف تُحدد الفائدة. تُحدد على أساس الفائدة التى يحصل عليها العميل نظير وضع إيداعاته وأمواله فى البنوك. وجميع البنوك لها نسبة ٣ فى المائة مقابل تحملها للخسارة، ووصلنا الآن إلى مدى لا يستطيع فيه أى بنك أن يحصل على هذه النسبة والأسباب كثيرة ولا مجال لها هنا. وصار البنك الآن يمنح ويعطى ويقرض المستثمرين شريطة أن يربح حتى لا يُعطل أمواله.

●● سامى سعد : أعود وأقول يمكن للبنك أن يقرض الصناعة بنسبة فائدة ٦ فى المائة بينما يتعرض للاستثمار العقارى بنسبة ١٨ فى المائة لأنه يستطيع أن يتحمله ولابد أن يقل سعر الفائدة عن النشاط الصناعى إذا كنا نريد الإزدهار لهذا النشاط.

●● د . كمال أبو العيد : بالفعل كان البنك المركزى يضع فى حسبانه هذا التقسيم لسعر الفائدة تبعاً لتنوع النشاط الاقتصادى. ثم رفع البنك المركزى يده عن الفوائد فاختفى هذا التقسيم. فصار مثل هذا المطلب لايجوز إلا على بنك يعمل فى جميع الأنشطة أما أنا كبنك تنمية صناعية لا أستطيع لأن عملى ينحصر فى الاستثمار الصناعى وحده. وإذا كنتم تصرون على هذا الطلب فلابد أن تمد الحكومة يدها لمساعدتى لأننى لن أستطيع الحصول على الفارق المطلوب من الودائع الموجودة عندى. فى حين أن بنك القاهرة مثلاً يمول بالفعل النشاط الصناعى والتجارى والعقارى ومع هذا لايستطيع أن يفرض قاعدة محددة بالفوارق بين التمويل وسعر الفائدة للأنشطة الثلاثة، ولكنه يسير وفق نظام الحالات التى أمامه، ولكل حالة ظروفها الخاصة وعلى ضوئها يتم التمويل وتحديد سعر الفائدة. أما أنا كبنك التنمية الصناعية إذا أصدرت مثل هذا القرار لتحديد سعر الفائدة على التمويل حسب كل حالة فسوف أتعرض للمساطة من البنك المركزى.

## الشراكة الأوربية

● المصور : الآن .. ماذا نصدر . وما هى الميزات النسبية فى التصدير ؟ ثم لماذا العجلة وراء تطبيق اتفاقية الشراكة مع أوربا ؟

●● فريد خميس : بالتاكيد أوربا تعلم تماما مصلحتها ، عندما عرضت المشاركة على دول جنوب البحر المتوسط لأنها دول الشاطىء الآخر لها. وبالتاكيد أن المشاركة فى صالح مصر ولكن بشروط متكافئة، وهذه الشروط صعب تحقيقها بين طرف قوى وطرف ضعيف إلا إذا كان هناك قدر من الذكاء فى التفاوض . لقد كان مسموحاً لنا التصدير إلى أوربا منذ سنة ١٩٧٨ إلى اليوم. ومع ذلك لم نتمكن من زيادة صادراتنا إلى أوربا بشكل كبير. كما لم نتمكن من جذب أموال الاستثمار الأوربية. والسبب أننا لم نرتب بعد البيت المصرى من الداخل بحيث نرفع الأعباء عن الصناعة وندعم المنتج المصرى. ولابد من التزامن بين عملية رفع الأعباء عن الصناعة وبين فتح أسواقنا وحدودنا. إذا ما تكلمنا عن الزراعة قالوا لنا أن حماية المزارع الأوربى ضرورية فهل الصانع المصرى «سقط المتاع» بحيث أعرضه للخسارة والفشل فى حين أوربا تحمى مزارعيها . وواضح للجميع التعنت الأوربى أمام تصدير الصناعات الزراعية المصرية إلى هناك. والتجارب السابقة عودتنا على أن إسرائيل هى الحصان الرابح فى السباق وهذا لأسباب كثيرة. ومازلت مع الرأى أن التفاوض فى موضوع المشاركة سيحتاج إلى قدر كبير من الصبر والإصرار لحماية المنتج المصرى . وعلى الرغم من أنى كنت أول المهاجمين للشراكة مع أوربا لأننى متشائم بطبعى من العلاقات غير المتكافئة بين القوى والضعيف. ولكننى الآن أرى أن النتائج ستكون طيبة جداً خاصة إذا ركزنا فى التفاوض وتخلصنا من «الثعابين» الموجودة فى المسودة زيرو التى قدمتها لنا أوربا. أمثلة لهذه الثعابين، قضية منشأ شهادات الأصل، ما الذى يضمن أن هذه الخدمة أو المنتج صنع فى مصر أم لا. ثم ثعابين المواصفات وتحديدها. ولا ننسى أن التفاوض على اقتراحات أوربية غير التفاوض على اقتراحات مصرية. ومع هذا أعلم أن وزارة الصناعة ستقف ضد كل ما هو ضار للمنتج المصرى خاصة وأن صناعات معينة سوف تضار من جراء الشراكة ولذا لابد من التمهل ولا داعى للعجلة.

●● د . كمال أبو عيد : هل الشيطان أو المجتمع الأوربى بتاريخه اجتمع على خيرنا وتقديم الخير لبلاد الجنوب، علينا أن نعى أن ألمانيا لها مصالحها وفرنسا وإيطاليا. ربما كل دولة من هذه الدول الأوربية مهتمة بصناعات معينة عندنا مثل السجاد والملابس والصناعات الإلكترونية. وأعتقد أنهم لا يرغبون فى أن تقف صناعتنا المصرية على قدميها وإلا كانوا ساعدوا صناعتنا على النمو والتقدم. وأشعر أن هذه هى لعبة بداية القرن الحادى والعشرين للحد من خطر نمو وإزدهار الصناعة المصرية لأنهم يعلمون تماماً أن مصر لو تمكنت تكنولوجياً وصناعياً فسوف تشكل خطراً لهم.

●● م . محمد جنيدى : أعتقد أن أوربا تريد وضعنا فى إطار معين، وعلينا أن نسعى لخلق الإطار الذى نريده، كرجال صناعة. وليس من المعقول أن يكون مصير نحو ٣٠٠ مصنع كبير يعتمد عليها أكثر من ١٠٠٠ مصنع للصناعات المغذية فى مصر رهينة السيد الأوربى.

ولسنا دعاة إنغلاق. نحن مع الانفتاح على السوق الدولى بشرط أن نسمح لصناعاتنا المحلية أن تنمو وتزدهر. لقد أغلقت إحدى شركات الصناعة المحلية التى تتبع القطاع العام أبواب مصانعها لفترة بسبب وجود منافسة قوية لها فى الأسواق، فماذا ستفعل هذه الشركة وغيرها من الشركات إذا مادخلنا المنتجات الأوربية نفسها إلى السوق المصرى بدون جمارك وبجودة أعلى؟.. ماذا ستفعل جميع الصناعات الهندسية كلها فى مصر فى هذا الوقت؟.. كيف تنمو كمنتج مصرى وتخلق فرص عمالة جديدة وأنت تعتمد على أسماء أجنبية وتضطر أحيانا للعمل من الباطن كى تضمن الدخول فى الأسواق الخارجية؟.. وأنا كرجل فى الصناعات الهندسية أقول أنها ذات كثافة عددية لا تقل عن الصناعات الأخرى خلافا للاعتقاد الشائع. وعلى سبيل المثال: غسالة «G. M. C» المصرية التى أصنعها تتكون من ١٦٨ جزءاً، أصنع منها ١٥٥ جزءاً فى مصر والباقى أستورده. ومعنى ذلك أن حوالى ٢٥٠ مصنعاً تعمل لخدمة مصنعى الأساسى. وبالتالى حجم العمالة بحسب ليس كالف عامل عندى ولكن يدخل فى الحساب عدد العمال فى جميع المصانع القائمة على إمدادى بأجزاء صناعتى. أنا كرجل صناعة أضطر أحيانا للتعامل مع شركات أجنبية من الباطن وأعمل تحت اسمه كى أحصل على بعض خطوط الإنتاج جميع الاتنا وقطع غيارها من الخارج. وبهذا يستطيعون لو أرادوا تدمير صناعتنا. ولابد من دراسة هذه الشراكة بعناية شديدة. مع الخروج عن الإطار المرسوم لنا.

●● عبد المنعم سعودى: مصلحة مصر فى التدرج خاصة فى الصناعات المستهدفة للتصدير مثل الغزل والنسيج والملابس والسيارات والصناعات الهندسية، حتى لا نضطر لإغلاق مصانعنا بما يعنيه ذلك من فقد فرص عمل وعدم استقرار المجتمع .

●● م. محمد جنيدى : أحب أن نفرق بين الصناعات، فالسجاد والملابس وخلافه خلاف الصناعات الهندسية لأن الأخيرة هى السلعة التى تحصل على ثقة المستهلك أخيرا . ولقد واجهنا صعوبات كى نفوز بثقة المستهلك المصرى ودون مبالغة السخان المصرى الذى أنتجه هو أفضل سخان على مستوى العالم ويفوق مثيله الألمانى والإيطالى والأمريكى وعندما أردت تسويقه فى أوربا قالوا لى لابد من بيعه بتخفيض مائة فى المائة ولابد أن يكسب كتاجر مائة فى المائة كى يتحمل مخاطرة دخول منتج مصرى جديد إلى الأسواق. معنى هذا أننى لابد أن أعطيه المنتج «السخان» دون مقابل.

●● د . عبد المنعم سعودى: كرجل صناعة أعمل فى الملابس الجاهزة وفى صناعة السيارات وأقوم بالتوسع فى مصانع أخرى وأضيف مصانع جديدة والمهندس محمد فريد خميس يتوسع فى صناعة السجاد ويتعاقد حاليا مع اليابان على توريد ملايين الأمتار من السجاد ومحمد جنيدى يتوسع وغيرهم. معنى هذا أننا لم نهجر الصناعة ولن يحدث. وسوف نتعاون معاً فى مواجهة الأخطار القادمة ولابد من التأنى والدراسة الشاملة قبل الدخول إلى أى ميدان جديد.

●● د. هانى سرور: هل الأصعب علينا كصناعة مصرية أن ندخل السوق الأوربى بالصناعات الهندسية أم بالصناعات الطبية التى تخضع لفحص دقيق جداً؟.. ومع هذا استطعت أن أغزو السوق الأوربى وأصدر إليهم منتجاتى من آلات الغسيل الكلوى خاصة أسبانيا.

●● المصور: نشكر ضيوفنا جميعاً.